TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/CN.4/GE.1/3
2 November 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
اللجنة الدائمة المعنية بتطوير
قطاعات الخدمات (النقل البحري)
فريق الخبراء الحكومي الدولي
المعني بالموانئ
جنيف ، ٢٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣
البندان ٣ و٤ من جدول الاعمال

استنتاجات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالموانئ*

"الموانئ - الاستعداد لسنوات ٢٠٠٠"

مقدمة

١ - على مدى الاعوام القليلة الماضية ازدادت اهمية النقل الدولي ، بما في ذلك التجارة بحرا والموانئ ، في الاقتصاد العالمي ، فقد ظهر سوق عالمي وحيد لم يعد فيه إنتاج البضائع ونقلها وتوزيعها واستهلاكها متركزة في منطقة جغرافية محدودة واحدة ، وإنما موزعة على كوكب الارض برمته . وقد أمكن حدوث هذه التغيرات المثيرة بفضل تطوير نظم وشبكات متقدمة متكاملة للنقل والتوزيع ، يسيطر عليها في أغلب الاحوال شركات نقل وشحن بحري هائلة ، وتتحرك فيها أغلبية البضائع بحرا . وقد جرت هذه التطورات وما زالت تجري في بيئة تنافسية ، مما ادى الى تقلب عظيم في التجارة يولد مخاطر وفرصا للموانئ . أما المخاطر فهي مرتفعة بصفة خاصة بالنسبة للبلدان والموانئ التي لم تستبق هذه التغيرات وتعد نفسها لاتخاذ قرارات استراتيجية ، ولا سيما بتعديل تنظيم إدارتها ومرافقها وخدماتها بما يتناسب مع احتياجات التجارة . وأما الفرص فمردها أن الميناء العصري ، في عملية إدماج وظائف النقل والتوزيع ، له مزايا كثيرة ويمكنه أن يصبح من النقاط المركزية القليلة ذات الاهمية الاستراتيجية للتجارة الدولية .

---

* كما اعتمدت في الجلسة العامة الرابعة المعقودة يوم الجمعة ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣ .

ألف - توصيات عامة

٢ - يجب أن تسلم الموانئ بأنها تلعب دورا رئيسيا في سلسلة لوجستيات النقل وأن تؤمن فعالية مساهمتها بتحديد نفسها تحديدا واسعا ، اذ إن التركيز على الوظائف داخل حدود الميناء ليس كافيا .

٣ - يوصي الفريق بأن تتمعن الحكومات في دراسة أهمية دور موانيها وإمكانياتها الكبيرة في تعزيز التجارة والتنمية . ولترجمة دعمها واتباع سياسات تقدر دور الموانئ ، يوصي الفريق باستخدام مناهج للتخطيط الطويل الاجل (أو العام) وللتخطيط الاستراتيجي للأعمال بغية مساعدة الحكومات والموانئ على ترجمة الاهداف الى سياسة عامة واستراتيجية وخطوات للتنفيذ ، بما في ذلك غايات الاداء وآليات التقييم ، التي يجب أن تؤمن إدراج الإدارة والموارد البشرية والتكتيكات القانونية والمالية والتشغيلية ، بما في ذلك الاستقلال الإداري حسب الاقتضاء .

٤ - ويوصي الفريق بأن تواصل أمانة الاونكتاد أعمالها بالتعاون مع شقيقاتها من الوكالات في إطار الامم المتحدة ومع الخبرات الفنية الاخرى المتاحة في مجالات نشاط الموانئ العديدة ، بما في ذلك المساعدة التقنية والدراسات والتدريب والاتصال ، وبأن يجري تقاسم نتائج ومحصلة أنشطتها من خلال الطرق المعتادة للأمانة واجتماعات فريق الخبراء الحكومي الدولي على أساس منتظم أكثر تواترا . ويدعو الفريق اللجنة الدائمة الى دراسة إمكانية الدعوة الى عقد مثل هذه الاجتماعات في المستقبل . كما يقترح الفريق إدراج مسائل الموانئ على نحو أكثر تواترا ، كبنود محددة ، في جدول أو جداول أعمال الاجتماعات الوطنية والإقليمية والحكومية الدولية والدولية المتعلقة بالتجارة والتنمية والقضايا البيئية ، لا معاملتها كمجرد بنود فرعية تندرج في مواضيع أخرى .

٥ - ولاحظ فريق الخبراء الحكومي الدولي باهتمام كبير أن الموانئ قد اختارت أشكالا عديدة للتنظيم وهياكل الإدارة ، كما لاحظ أن الخصخصة/الاستغلال التجاري عظيم الاهمية كنهج للتنظيم والإدارة ، ولكن لا يمكن اعتباره هدفا بنفسه وفي حد ذاته . ويقر الفريق بأن الخصخصة/الاستغلال التجاري/تكوين اتحادات يمكن أن تكون ذات قيمة في مجالات معينة ، تختار بحكمة على أساس صلتها بالظروف السائدة في البلد وملاءمتها لها . وبالنظر الى أن هذا نهج ناشىء وأن نهوجا أخرى قد تكون مفيدة بنفس الدرجة ، حسب ظروف الحكومة المحلية والظروف الاجتماعية ، يوصي الفريق بمواصلة دراسة وتحليل جوانب قوة وضعف كل من هذه المفاهيم وبتقييم الآثار الاقتصادية لتقسيم المهام بين القطاع العام والقطاع الخاص .

٦ - وقد تحقق التعاون الاقليمي بين الموانئ في بعض المجالات وأثبت فائدته . ويوصي الفريق بأن يعين الاونكتاد ويسجل مواقع وأشكال وجود هذه الجهود التعاونية ، ومجالات النشاط المشمولة ، والقيمة التي يسندها لها المشتركون .

٧ - ويؤيد الفريق استنتاجات وتوصيات الاجتماع غير الرسمي للخبراء القانونيين لشؤون الموانئ التي ترد في الوثيقة UNCTAD/SHIP/639/Annex I ، وخاصة الاشارة الى إنشاء هيئة دولية للخبراء القانونيين في شؤون الموانئ .

٨ - مع مراعاة أهمية البيئة والتنمية المستدامة ، يوصي فريق الخبراء بما يلي:

(أ) ينبغي ألا توجد أي منافسة بين الموانئ على أساس الافتقار إلى حماية البيئة . ولهذا الغرض ينبغي تقييم معايير التلوث ونظم التسعير البيئية وما إلى ذلك ، وفقا للمشاكل المراد حلها والكلفة المراد تغطيتها فعلا مع مراعاة القدرات التقنية المالية المحددة لكل ميناء . وينبغي أن يدرج مثل هذا البند في جدول أعمال الرابطة الاقليمية للموانئ ، وقد يكون الدعم الحكومي أمرا لا غنى عنه أحيانا لتحقيق هذا النوع من التقييم ؛

(ب) إصدار مبادىء توجيهية توضح مسؤوليات هيئة الميناء والكيانات الاخرى ، الحكومية منها وغير الحكومية ، فيما يتصل بحماية البيئة ؛

(ج) أن تنظر المؤسسات الدولية أو الحكومات الوطنية ، حيثما وعندما يتم تطوير استراتيجية وخطة ملموستين بمحصلة معقولة في دراسة واستخدام الحوافز واستخدام مصادر تمويل مبتكرة ؛

(د) للاضطلاع بجهود من أجل التنمية المستدامة ، وبصفة أكثر تحديداً بمسؤوليات الميناء البيئية ، ينبغي إنشاء جهة وصل في كل الموانئ من أجل المسائل البيئية بغية جمع ونشر المعلومات (الحوادث والبيانات والمنشورات والقوانين والمؤتمرات وما الى ذلك) . وينبغي لجهة الوصل هذه المساهمة في صياغة سياسة الميناء البيئية على نحو يراعي الصكوك أو التوصيات الدولية ، فضلا عن المصالح والانظمة الوطنية ؛

(هـ) ينبغي لجهة الوصل أيضا المساعدة في تنفيذ السياسة المعتمدة . وينبغي إنشاء آلية للتنسيق ، ولتكن لجنة بيئية ، لتنسيق العمل وإطلاع كل الاطراف المهتمة وإعطائها الفرصة لعرض آرائها والحصول على دعمها . وينبغي للآلية التماس المشورة من ممثلي السلطات الوطنية ذات الصلة ومتعهد الميناء ومستخدمي الميناء ومن يعيشون على مقربة من الميناء ؛

(و) إن الموانئ والمدن مترابطة ترابطا طبيعيا ، ومن الضروري الاعتراف بالطابع الحاسم لروابطهما وتقويتها . ومن بين الاهتمامات الكثيرة التي ناقشها فريق الخبراء الحكومي الدولي فيما يتعلق بالمستقبل ضرورة ضمان امكانية موازنة الحاجة إلى مساندة الموانئ وروابطها بالمدن مع مساندة البيئة وحمايتها من أجل جيل

المستقبل . فالانشطة البحرية لا تجري ولا يمكن أن تجري في مصبات أنهار بدائية . هذا أمر يتعين التسليم به ، ولكن الفريق لا يعتقد أن الموانئ مجهزة حاليا لتحقيق التوازن المنشود .

باء - توصيات محددة

١ - سياسات الموانئ

٩ - يوصي الفريق بأن تعكس سياسات الموانئ أهمية الموانئ وإن لم تزد عن كونها إحدى الحلقات في سلسلة النقل برمتها (السكك الحديدية والطرق البرية والممرات المائية) وأن الوسائط المتكاملة الأخرى كالجمارك والشرطة والسلطات المحلية تشمل الحلقات الأخرى .

١٠ - ويوصي الفريق بتنفيذ هذه السياسات بالاستفادة القصوى من القوى العاملة وزيادة كفاءة تداول البضائع وتكثيف استخدام التبادل الالكتروني للبيانات وتبسيط الاجراءات وكفاءة استخدام المعدات .

ويوصي الفريق بأن تنظر المؤسسات الدولية أو الحكومات الوطنية في دراسة واستخدام الحوافز واستخدام مصادر التمويل المبتكرة حيثما توضع استراتيجية ملموسة وخطة ذات نتائج معقولة .

٢ - تنظيم وإدارة الموانئ

١١ - يسلّم الفريق بضرورة تحديث التنظيم الحالي لنظام الموانئ . وهذه عملية يلزم أن تأخذ في الاعتبار الواقع الاجتماعي والاقتصادي وخصائص البلد قيد النظر . ويرى الفريق أن طريقة دراسة وتنفيذ تشخيص نظام الموانئ ، المقترحة في الوثيقة TD/B/C.4/AC.7/13 ، تبدو الوسيلة الفضلى لضمان التنظيم والمراقبة السليمين للميناء ، وهو يوصي باستخدامها كأداة رئيسية يستفاد بها . ويسلم الفريق أيضا بضرورة دعم عملية التحديث بإطار قانوني ملائم تراعى فيه أفضل أساليب تقسيم المسؤوليات بين المستويات المركزية والاقليمية والمحلية والدور الذي تقوم به الكيانات الخاصة الوطنية والأجنبية ودور القوى العاملة في الموانئ حيث يزداد توجيه الموانئ من ناحية رأس المال/التكنولوجيا .

١٢ - ويتعين على الموانئ بذل كل جهد مستطاع كي تحسن كفاءتها ولا سيما من حيث تكاليف ونوعية ما تقدم من خدمات إلى عملائها بما يكفل أن يكون الميناء مركزاً ناجحا للنقل والتوزيع .

١٣ - وتوصل الفريق إلى توافق في الرأي على أن إدارة الموانئ ينبغي أن تكون في البيئة التجارية السائدة اليوم موجهة نحو السوق لكي ترضي عملاءها على أفضل وجه ، مع عدم إغفال أن الهياكل الاساسية للموانئ لها أيضا أهمية استراتيجية وطنية . وهذا يستدعي ضمان أن تصبح وظائف التسويق إحدى الاولويات في مجال تنظيم وإدارة الموانئ وأن تتحد جميع العناصر الفاعلة في أوساط الموانئ من أجل النهوض بالموانئ .

١٤ - ويوصي الفريق بتحديد سياسة للموانئ تكون لها أهداف واضحة واستراتيجيات إنمائية تركز على التغييرات المؤسسية اللازمة لمواكبة التغييرات في مجالي التجارة والنقل . كما يوصي الفريق بأن تستكشف أمانة الاونكتاد إمكانية أن تعد الرابطة الدولية للموانئ والمدن دراسة عن قضية الاستدامة والصلات التي تجمع بين المدن والموانئ ، على أن تنشر الدراسة في إطار الموارد القائمة لدى الاونكتاد .

جيم - <u>توصيات فيما يتعلق بأنشطة أمانة الاونكتاد</u>

١٥ - بعد أن استعرض الفريق منشورات الاونكتاد في ميدان الموانئ وجد انها تبعث على غاية الارتياح . فهي تولد مستوى رفيعاً من الاهتمام في جميع البلدان ولا سيما النامية منها التي لم تكن لديها دائما القدرة على إجراء دراسات متعمقة مماثلة . بيد انه ما من شك في أن المعلومات المتعلقة بنوع العمل الذي يتم في منظومة الامم المتحدة في مضمار تنظيم الموانئ وإدارتها لا تنشر على نطاق واسع بالقدر الكافي . فرسالة الاونكتاد الاخبارية عن الموانئ مبادرة عظيمة الفائدة وتسهم في سد هذه الفجوة . ومع ذلك ينبغي تعديل نظام توزيعها بحيث تصل إضافة إلى المدير العام لميناء واحد أو ميناءين إلى أصحاب المصالح الرئيسيين الآخرين . ثم إنه ينبغي تشجيع الاشتراكات لضمان منهجية توزيع يعتد بها داخل الاونكتاد .

<u>قضايا يتعين تناولها</u>

١٦ - إن الفريق ، وقد أخذ في اعتباره اعتزام إجراء أربع دراسات كجزء من برنامج عمل الاونكتاد في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥[(١)] ، يوصي بأن تتسم المواضيع الاربعة التالية بالاولوية لمزيد من الدراسة ، إذا أتيحت الموارد الكافية:

١ - مسح نظم الموانئ الوطنية ؛

٢ - تحليل العلاقة بين المدينة والميناء ؛

٣ - دراسات حالة عن تنمية الموارد البشرية في الموانئ .

١٧ - ويرى الفريق أنه ينبغي أن يشجع الاونكتاد والحكومات بصورة قوية التعاون بين الموانئ على شتى المستويات في ميدان تقاسم المعلومات وتبادل الخبرات وأنشطة التدريب والدراية بالاسواق .

١٨ - ويعد التدريب واحداً من أهم المجالات التي يمكن أن يقدم الأونكتاد مساعداته فيها . وينظر الفريق بالتقدير إلى ما يبذل من جهود وما احرز من نتائج ايجابية حتى الآن ويوصي بتأمين الموارد اللازمة والحفاظ على البرامج التدريبية وتعزيزها .

١٩ - وأحاط الفريق علماً مع التقدير بأن نسبة تزيد على ٥٠ في المائة من الموارد المتاحة للأونكتاد في ميدان الموانئ مخصصة للتعاون التقني وأنشطة التدريب . ويؤكد الفريق تأييده للتحديد الواضح الحالي لأنشطة الأونكتاد في مجال البرامج التدريبية المتنوعة في ميدان الموانئ بقصد تجنب الازدواجية والتداخل . ويرحب الفريق بمبادرة أمانة الأونكتاد لإقامة دورة تدريبية على الموانئ تمنح دبلوماً ويحضرها مدراء من المستوى المتوسط وأشخاص جدد ، وينبغي مواصلة هذه الدورة بالتعاون مع الجمعية الامريكية لهيئات الموانئ وسائر المنظمات المعنية . وينبغي أن يستكمل هذا بإعداد حلقات دراسية جديدة للسياسات وتحديث القائم منها بحيث تراعى التطورات الجديدة التي تحدث في مجال التجارة والنقل . كذلك يوصي الفريق بالتوسع في شبكة ترينمار وتعزيزها لفائدة مديري الموانئ من المستويين الأوسط والأدنى ، ودعم مبادرات التدريب في مجال الموانئ وتقوية التعاون بين مؤسسات التدريب .

٢٠ - ويعرب الفريق عن سروره لحصوله على عرض عن برنامج التعاون التقني المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد وبرنامج الغذاء العالمي لإصلاح الموانئ في الصومال . وهو يوصي بشدة بأن تنضم البلدان والموانئ المانحة ، التي هي في وضع يسمح لها بذلك ، إلى المساعي والمساهمات المبذولة من أجل الإصلاح الكامل لنظام الموانئ في الصومال . ويوصي الفريق كذلك بأن يكون الأونكتاد بمثابة مركز تبادل للمعلومات بالنسبة للموانئ التي تلتمس المعلومات عن قضايا التعاون التقني كما هو الحال في الصومال وليبيريا .

دال - <u>بنود متنوعة</u>

٢١ - يرى الفريق استصواب عقد اجتماع كل سنتين ، تسبقه حلقة دراسية رفيعة المستوى وتدعى اللجنة الدائمة إلى النظر في هذه الإمكانية .

٢٢ - ويوصي الفريق بإعداد قائمة ترجع إليها الحكومات والموانئ ، عند طلبها ، تبين فيها الموانئ والشركات الخاصة والأفراد القادرون على تقديم الخبرات في مجال إدارة الموانئ والراغبون في ذلك .

الحاشية

(١) وهذه هي: ١٩٩٤: "التسعير الاستراتيجي الخاص بالموانئ" و"التحليل المقارن للخصخصة والتسويق وازالة الضوابط التنظيمية في ميدان الموانئ" ؛ ١٩٩٥: "إمكانات التعاون الإقليمي في ميدان الموانئ" ، و"الجوانب المالية لإدارة الموانئ" .

- - - - -